الفصل الثالث

الأقليات والاستقرار السياسي في لبنان

إن الموقع الإستراتيجي للبنان عند مفترق العالم، منحه من القوة بقدر ما تسبب له من الضعف، حيث عزز تمزقه بين الانتماء للشرق أو الانتماء للغرب، فمنذ نشأة الدولة في عشرينيات القرن الماضي وهو يعيش حالة حذر مستمر، صورتها ذلك التوازن الصعب للقوى المحلية في امتداد توازن إقليمي ودولي، وهو ما يعقد الأمور أكثر، ويضيف إليها متغيرات غير سياسية، حيث يدخل متغير التوزيع الطائفي على خيارات السياسة .

يتم تسليط الضوء في هذا الفصل على الحالة اللبنانية كنموذج معزول، يحوي في تركيبته التعدد الطائفي والمذهبي، وبناء على ذلك يتم في المبحث الأول رصد المعطيات حول واقع هذا التعدد وتطوره التاريخي، والصراع المستمر حول السلطة . أما المبحث الثاني وفي ظل نظام سياسي هو نتاج ومحصلة حرب طائفية دامت ما يقارب خمسة عشر سنة (1975- 1990)، يبرز علاقة الطائفية السياسية بالصراع على السلطة. و المبحث الثالث يسلط الضوء على الدوافع والأدوار الخارجية، الإقليمية والدولية، من تفعيل وتنشيط حركات الأقلية في لبنان، والتي تكاد تكون أحد الميزات الأساسية للحركية السياسية في هذا البلد.

ليخلص البحث إلى خاتمة تعبر عن جملة استنتاجات حول الموضوع محل الدراسة.

المبحث الأول
الواقع السياسي للأقليات في لبنان

تم تخصيص هذا المبحث لإعطاء نظرة حول واقع ومتطلبات الأقليات الطائفية في لبنان، والإشارة إلى جذورها التاريخية وتطورها، وتحليل انعكاسات التغيرات الديموغرافية وخصوصا المسيحية والمسلمة على الواقع السياسي والاجتماعي، وما قد يفرضه هذا الواقع من تحديات على مستقبل هذه الطوائف، في ظل نظام سياسي قائم على أساسها .

المطلب الأول
التطور التاريخي للأقليات في لبنان

بالنسبة للحالة اللبنانية الواقع أكثر تعقيدا، رغم أن الشيعة لا يشكلون سوى 35 إلى 40 % من عدد السكان البالغ عددهم 3.650 مليون نسمة(لم يجر إحصاء سكاني في لبنان منذ 1932)، والسبب الرئيسي في ذلك هو أن أي إحصاء سكاني جديد سوف يجبر الطوائف اللبنانية الأخرى على الاعتراف بالنمو السريع نسبيا للشيعة، وبالتالي على إعادة توزيع السلطة السياسية بين الطوائف وفقا لذلك.[1]

(1) جوين دايار، مرجع سابق. ص 15

ولذلك لا يمكن فهم النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر، إلا على ضوء التطور الداخلي للمقاطعات اللبنانية، من جهة وتبلور مشروع السيطرة الأوربية والغربية عموما على المشرق العربي من جهة أخرى، وعليه سنقوم برصد المراحل الثلاثة المتعاقبة للمسألة الطائفية التي عايشتها المقاطعات اللبنانية، والتي فصلها الكاتب **مسعود ظاهر** كما يلي:[1]

1ـ **مرحلة الطائفية المستقرة** : في إطار نظام الملل العثماني حين كانت السلطنة أقوى دولة في العالم طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر، وكانت تهدد باحتلال فيينا في قلب أوروبا بعد إن احتلت الجبل الأسود، والبوسنة ومساحات واسعة من البلقان.

2ـ **مرحلة الطائفية المتفجرة** : في إطار المشروع الاستعماري الأوربي لتفكيك السلطنة واقتسام ولاياتها، وبدأت تلك المرحلة مع حملة نابليون بونابرت على مصر في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر، وقد حركت مشاعر الطوائف المحلية خاصة اليهود والمسيحيين لبناء دولة طائفية أو تستند إلى التمايز الطائفي.

3ـ **مرحلة الطائفية المدمرة** : التي لعبت الدور الأساسي في تفجير لبنان إبان الحرب الأهلية لسنوات (1975 ـ 1990)، وما لبثت الصدامات الدموية بين المذاهب الدينية في لبنان أن أضعفت

---

(1) مسعود ظاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية (1617 -1861)، دار الفارابي للنشر، ط 4. بيروت:2009، ص 7

السلطة المركزية فيه، وقادت إلى تفككها، وانهيار النظام السياسي المبني على التعددية الطائفية في مراكز السلطة.

أضف إلى ذلك أن لأقلية ما، من الفرص لتوطيد نفسها سياسيا، أكثر مما يكون لها في مجتمع متميز إحصائيا بتفوق أكثرية عددية على أقليات مقلصة.[1]

إن التاريخ اللبناني قام على ثقافة الطوائف، وبالتالي فالهوية اللبنانية هي إنتاج ثقافة الطوائف، وهذه الثقافة مأخوذة أساسا من مصدرها الغربي ومنتقاة من المسيحيين بحكم انتمائهم الديني، ولسهولة الملاءمة والمواءمة بين ثقافتهم المحلية، وما اعتمدوه من الغرب الذي صنف الطوائف على أنها مجتمعات لها هويات متماثلة مع الهوية الدينية، ومن هذا التوجه انبثق التاريخ اللبناني في الجبل، من ثقافة الموارنة ومن البروز السياسي والعسكري للدروز، ومع لبنان الكبير انضافت إلى هذه الثنائية في الحكم عوامل أخرى أبرزت الوجه المتجدد للبنان .

ولفهم أكثر للطائفية في لبنان لا بد من التطرق لبعض جذورها التاريخية، والتي قد برزت في تاريخه الحديث، بالترابط مع تصاعد الصراع الخارجي بين السلطنة العثمانية المسيطرة على لبنان والمنطقة، وبين تغلغل الدول الأوروبية، التي بلغ التطور الرأسمالي فيها مرحلة متقدمة، التي حملت معها الصراع للسيطرة على بلدان

---

(1) أني شابري، لورانت شابري، (تر: قرقوط ذوقان)، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى، الأسباب المؤدية للانفجار، مكتبة مدبولي . القاهرة : 1991، ص 259

وشعوب وأسواق أخرى. وإعادة اقتسام العالم، وفي هذا الإطار طرحت المسألة الشرقية، لاقتسام تركة الرجل المريض المتمثل في السلطنة العثمانية.

كانت أول نتائج هذا الصراع استخدام التعدد الطائفي، وإثارة الحساسيات خلال (1840 1860)، لطمس الصراع الطائفي، وإقامة نظام سمي بنظام " **القائمقاميتين** " واحدة يسيطر عليها الدروز على جنوب خط الشام، والأخرى للمسيحيين، انتهت هذه المرحلة بإحداث فتنة طائفية عام (1859 ـ 1860)، وقد برزت أغراض التدخلات الخارجية وتصاعدها، واستخدامها الطوائف والمذاهب داخليا في بروتوكول (1861 ـ 1864).[1]

وفي الفترة مابين (1861 ـ 1919)، أعطى نظام المتصرفية الدول الأوروبية بحجة حماية الطوائف، دورا مباشرا في الداخل اللبناني، فرنسا ترعى الطائفة المارونية، روسيا ترعى الأرثوذكس، النمسا ترعى الكاثوليك، وبريطانيا ترعى الدروز. وتبقى الطائفة السنية والشيعية تحت رعاية وسلطة تركيا، وقد أنشأت على هذا الأساس متصرفية جبل لبنان، مع ملاحظة مراعاة الطوائف في نظامها ومجلسه.[2]

---

(1) دائرة التثقيف، الحزب الشيوعي اللبناني ،" تاريخ الطائفية في لبنان"، مأخوذ من الموقع :

http://www.sawtakonline.com/forum/showthread.php?t=574

(2) مسعود ضاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، دار الفرابي، ط 4، بيروت : 2009، ص10

لم يكن لبنان بحدوده الحالية ومساحته البالغة 10452 كيلومتر مربعا، بلدا معروفا قبل 31 أوت 1920، تاريخ إعلان الجنرال " **غورو** " "**Ghoro**" الفرنسي دولة لبنان الكبير، حيث ضم إليه ولاية بيروت مع أقضيتها وتوابعها (صيدا وصور، ومرجعيون ، وطرابلس ، وعكار)، والبقاع مع أقضيته الأربعة (بعلبك والبقاع ، وراشيا ، وحاصبيا)، فاتسعت مساحته من 3500 كيلومتر مربع إلى 10452 كيلومتر مربع. وازداد سكانه من 414 ألف نسمة إلى 628 ألف نسمة، أما قبل ذلك التاريخ فكان لبنان جزءا من أراضي سوريا يطلق عليه اسم "**جبل لبنان**".[1]

أما في مرحلة الانتداب الفرنسي(1920 ـ 1943)، فقد تم فيها تقسيم وتقاسم المنطقة وفقا لاتفاق" **سايكس بيكو**"، ومع بدء الانتداب وإعلان لبنان الكبير، بحدوده الراهنة عام 1920 برزت مراعاة الطوائف في تركيبة المجالس، لكن دون اعتماد وتوزيع المواقع الرئيسية على طوائف محددة. ففي دستور 1926 لم يتضمن نصا يحدد التوزيع الطائفي، كان " **شارل دباس** " **H .Dabas** الأرثوذكسي رئيسا للجمهورية، ثم " **أيوب ثابت** "**A . thabet** الإنجيلي، فكلاهما ليسا موارنة، بالإضافة إلى تثبيت الطائفية في

(1) نهى قرطاجي، "طوائف لبنان .. والمشي فوق الألغام "، مأخوذ من الموقع :
http://www.altareekh.com/new/doc/modules.php?name=Content&pa=showpage

المجالس التمثيلية، قام الانتداب بتثبيت عناصر التبعية في البنية الاقتصادية والاجتماعية .[1]

وفي مرحلة الاستقلال كان التوافق الذي جرى عام 1943 بين ممثلي الطوائف (الميثاق الوطني والصيغة)، والذي أوجد عرفا (اتفاق غير مكتوب) بتوزيع المناصب الرئيسية للسلطة على أساس طائفي، مرتبطا بحالة ظرفية مؤقتة، وبهدف نيل الاستقلال، وتمهيدا لبناء الدولة المستقلة، لكن الإبقاء على البنية نفسها للسلطة، وترسيخها في النظام القائم، أبقى الدولة والاستقلال في دائرة الحالة الظرفية، رغم الإقرار بسلبياتها الكبيرة على الدولة والوطن والمجتمع .[2] (**المادة 95 من الدستور نصت على اعتبار أن الطائفية مؤقتة**).

لابد من الإشارة إلى أن الفضل في قيام دولة ذات حضارة في لبنان إلى مجموعتين من البشر، استقرتا في هذه البقعة الجغرافية منذ القرن الثامن للميلاد، وهما الموارنة والدروز. وقد تجسد قيام التنظيم الاجتماعي والسياسي عند الموارنة بشخص " **مار يوحنا مارون**"**Mar.y.Maronn** . وكان ذلك بمثابة وضع حجرالأساس

---

(1) دائرة التثقيف ، مرجع سابق . ص 3

(2) محمد منذر، الجبهة والحزب السياسي، مبادئ عامة ومنطلقات أساسية، منشورات الحلي الحقوقية، بيروت: 2004، ص 65

لقيام الدولة اللبنانية، التي أسسها الأمير الدرزي" **فخر الدين المعني**" **F . E . Máni**.[1]

المطلب الثاني

الواقع الراهن للأقليات في لبنان

من الواضح أن للأقلية وجوه متعددة بل وحتى متناقضة، فالاختلافات العرقية، الدينية واللغوية، هي كذلك انعكاسا لظروف وعوامل معينة داخلية أو خارجية، فالأقلية قابلة لأن تكون قوة إنسانية محررة وخلاقة، كما تكون قوة مدمرة وعشوائية.[2]

الأقليات مع شعورها بالتمايز العرقي أو الديني أو الثقافي، عن بقية المجتمع ترى أن لها مطالب اتجاه الأكثرية، وهذه المطالب ترتبط ارتباطا وثيقا بوضع الأقلية في هذه البلدة أو تلك، وهي ليست بالضرورة مطالب واحدة بالنسبة لجميع الأقليات في الدول المختلفة، وإن كان يغلب عليها التقارب انطلاقا من تقارب الأوضاع في هذه الدول، **كما أن مطالب الأقلية على وجه العموم يمكن اختصارها في النقاط التالية:**

1. المحافظة على الهوية

---

1 أسعد جرمانوس، أصول المارونية السياسية، وجذور الحريات اللبنانية، منشورات دار المراد . بيروت : 1996 . ص 18 .

2 GAREH EVANS Comperative Security and intrasatate comflicts ; Foregn policy N=°96 fau 1994 p5

2. المساواة في الحقوق السياسية

3. الاستقلال التام

4. الحكم الذاتي

5. إلغاء قوانين التفرقة والتمييز

6. الاندماج التام في إطار الأكثرية

للإشارة أن هذه المطالب ليست مقتصرة على أقلية محددة، إذ أن بعضها يتعارض مع بعض بحسب وضع الأقلية في مجتمعها. وفي لبنان يكاد يغلب على مطالب الأقليات ما تعلق بالحقوق السياسية، والتمثيل في مختلف مراكز السلطة، باعتبار مختلف الطوائف اللبنانية موزعة مناطقيا ومذهبيا، الأمر الذي لا يمكنها المطالبة بالانفصال أو الحكم الذاتي.

ففي 22 مارس 2008 أطلقت مجموعة من الأقليات المسيحية (السريان الأرثوذكس- السريان الكاثوليك –الأشوريون –الكلدان –اللاتين –الأقباط)، بعد انتهاء مؤتمر الحوار الوطني اللبناني بالدوحة، بيانا تعترض فيه عن التقسيم الجغرافي لدوائر بيروت الانتخابية، علما أنها تمثل نصف الطوائف المسيحية تقريبا. ورغم أنها تملك خمسين ألف ناخب موزعين على كافة المدن اللبنانية، فإنها تحض بمقعد نيابي واحد في كل لبنان.وقد أقر اتفاق الطائف 1989 المناصفة بين المسيحيين والمسلمين في المجلس النيابي والحكومة وموظفي الفئة الأولى، رغم ما جاء فيه من ضرورة تشكيل هيأة وطنية لبحث كيفية تجاوز الطائفية،

وضرورة انتخاب أعضاء المجلس النيابي خارج القيد الطائفي، فإنه كرس بالنص التقاسم الطائفي والمذهبي للمواقع الرئيسية للدولة، ونشأ عن ذلك ممارسات سلطوية، يطغى عليها طابع المحاصصة الطائفية والفئوية، وتفشي الطائفية في الدولة والمجتمع.[1]

إن تعاقب الأحداث اللبنانية وتسلسلها، والوجهات التي أخذتها وتأخذها، تعيدنا إلى البحث في العناصر التي تتكون منها المعطيات الداخلية اللبنانية التي تظهر وكأنها مبنية جميعا على الأساس الديني، إلا أن النظر إلى الشأن السياسي اللبناني القائم على التعارضات المذكورة آنفا، تبقى أصح بما لا يقاس من التحليلات التي تفترض وجود صراع بين المسيحية والإسلام، وخطورة البحث في هذه المسألة تكمن في صعوبة التعمق في التاريخ الاجتماعي للبنان. ذلك أن تعدد الطوائف في لبنان، والأساس العشائري للطوائف نفسها يسمحان لكل طائفة، أو عشيرة، أومنطقة، أن تنظر إلى هذا التاريخ نظرة أسطورية نابعة من مخيلة كل منها. وهي نظرة نابعة من شعور الجماعات الطائفية والعائلية أنها مهددة بفقدان هويتها، وهي الهوية الدينية في الأساس.[2]

وهنا لابد من الإشارة إلى حقيقة تبدو بديهية وواضحة في الواقع اللبناني، وهي أن التجربة فيه تشبه إلى حد بعيد نظرية الثورة الدائمة، إذ لا يمكن للبنانيين أن يعتقدوا أو يظنوا في يوم من الأيام

---

(1) جوين دايار، مرجع سابق. ص 159

(2) عاطف عطية، "لبنان المجتمع والهوية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت : العدد 15 / 7 / 2007. ص 128

أن مشاكلهم قد سويت، وأن خلافاتهم قد انتهت، فالواقع الملاحظ اليوم هو من طبيعة العمل السياسي في لبنان، حيث لابد لعدد من المشاكل أن تبق دون حل، وبعضها لا حل له والبعض الآخر تتحكم فيه وسائل تظهر عند الضرورة. وإذا شئنا تفسير هذه الظواهر، نرى بشكل ملموس أن دولة القانون والمؤسسات، وهي العنوان الأساسي للنظام الديمقراطي مازالت أضعف من دولة الأفراد والمصالح الخاصة، والاستغلال الطائفي.

المبحث الثاني

الطائفية والصراع على السلطة في لبنان

يعد لبنان بلد التعددية الحزبية، وتعدديته تختلف عن المفهوم الشائع المتعارف عليه الذي يحددها بأكثر من حزبين، ففيه تطورت عدديا حتى وصلت السبعين حزبا، وبرغم ذلك فهي لاتحصل مجتمعة على الأغلبية في البرلمان، مما يثير لدينا طرح السؤال: ما طبيعة التأثير الذي أحدثته الأحزاب الطائفية في لبنان على النظام السياسي؟ والذي سنحاول الإجابة عنه من خلال التطرق بداية إلى طبيعة النظام السياسي اللبناني، من منظور وثيقة الطائف ومختلف التعديلات الدستورية، وعلاقة الصراع الطائفي القائم بالاستقرار السياسي.

المطلب الأول

طبيعة النظام السياسي اللبناني

يبدو واقع نظام الحكم في لبنان هو مزيج بين دستور ووفاق، وهنا تكمن خصائص هذا النظام، الدستور يلبي حاجات الدولة، والوفاق يلبي حاجات المجتمع.

بني النظام السياسي في لبنان على مبادئ التعددية الطائفية، وفق صيغة الديمقراطية التوافقية بتقاسم المقاعد النيابية بين المسيحيين والمسلمين، ومنذ إعلان استقلال لبنان عام 1943 تم

التوافق على إدارة شؤون الحكم وفق صيغة " **الميثاق الوطني** "، وهي صيغة غير مكتوبة بنيت على أعراف وتقاليد أرسى دعائمها بعض زعماء الطوائف. فجرى العرف بأن يكون رئيس الجمهورية بصورة دائمة من الطائفة المارونية، ورئيس مجلس النواب من الطائفة الشيعية، ورئيس مجلس الوزراء من الطائفة السنية. وفي حين كانت الوزارات تتشكل مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، فإن المقاعد النيابية كانت توزع بنسبة 6 نواب للمسيحيين، مقابل 5 نواب للمسلمين.[1]

استندت هذه الصيغة إلى أغلبية عددية للمسيحيين بموجب إحصاء رسمي وحيد لعام 1932 ومازال معمولا به إلى اليوم، تعرضت هذه الصيغة لانتقادات حادة بعد بروز خلل في نسب الطوائف في لبنان، بعد هجرة كثيفة في أوساط المسيحيين، فجرى تعديلها بعد اتفاق الطائف عام 1989، ووزعت مقاعد البرلمان مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون اعتماد مبدأ المساواة في توزيع النسب داخل المذاهب المسيحية والإسلامية.

وشكلت فترة الإصلاحات الشهابية خلال (1960ـ 1964) نقطة تحول نحو مسار استقرار النظام السياسي، واحترام الدستور، وتهدئة المسألة الطائفية من جهة، وبناء دولة عصرية في لبنان من جهة أخرى، وذلك وفق مفاهيم وأسس حديثة في عمل المؤسسات. لكن بعض القوى شعرت بالخطر على مصالحها ، فعملت على

---

(1) مسعود ضاهر، مرجع سابق، ص 11

إحياء وإذكاء التحالفات الطائفية باستغلالها لبعض السلبيات ، كتسلط الجيش على إدارة الدولة ، خاصة في مرحلتي الرئيسين فؤاد شهاب وشارل حلو.[1]

مما أدى إلى تفكك ركائز الدولة الحديثة تدريجيا ، وباتت دوائرها ومؤسساتها تابعة لزعماء طوائف ومليشيات.

الدستور اللبناني الحالي يعلن المساواة بين المواطنين أمام القانون في المادة 07 منه " **كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم.**"[2] فيما يفرق بينهم على أساس انتماءاتهم المذهبية والطائفية في المادة رقم 95 منه " **تمثل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة.**

و تلغى قاعدة التمثيل الطائفي ويعتمد الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة مع التقيد بمبدأي الاختصاص والكفاءة."[3] والدستور ينص على أن الشعب مصدر السلطات، والنائب يمثل الأمة جمعاء،

---

(1) . دائرة التثقيف، الحزب الشيوعي اللبناني، مرجع سابق . ص 4

(2). الدستور اللبناني، مأخوذ من الموقع:

www.parliament.gov.lb/doustour/default.htm

(3) نفس المرجع ص 13 .

فيما هو في الواقع العملي يمثل أبناء مذهبه ومنطقته. ومن ناحية أخرى تنص الفقرة الخامسة من المادة رقم 65 منه على:" **أن قرارات مجلس الوزراء تؤخذ بالتوافق، وإن تعذر ذلك فالتصويت بالأكثرية**"[1]. في حين أن لا مجال للتصويت عمليا، في حال قدر لنتائجه أن تأتي مناقضة للفقرة الأخيرة من مقدمة الدستور، والتي تنص على أن:" **لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك**".[2] إذا في حال عدم التوافق بين ممثلي المذاهب حول مسألة ما، يصبح من الممكن تعطيل مبدأ التصويت، فكيف تمضي عجلة الحكم في حال وصلت الأمور إلى طريق مسدود؟ وهكذا فإن الديمقراطية التي تعني " **حكم الشعب** " تحولت في لبنان إلى " **حكم المذاهب** " لأن نظام الحكم بعد الطائف، بات أشبه ما يكون بكونفيدرالية مذهبية، تملك فيها كل مجموعة من الوزراء الممثلين لمذاهبهم داخل مجلس الوزراء، إمكانية شل عمل هذا المجلس.[3]

إن النظام السياسي الطائفي في لبنان والقائم أساسا على ممارسة توفيقية، رغم أنه قد يحقق التزاما صارما، يعد في نظر بعض المفكرين عنصرا أساسيا في الأزمات التي يشهدها البلد

---

(1) نفس المرجع.ص 10

(2) الدستور اللبناني، مرجع سابق.ص 2

(3) هناء صوتي عبد الحي، الديمقراطية التنافسية والديمقراطية التوافقية(الحالة اللبنانية)، المجلة العربية للعلوم السياسية.العدد 12. أكتوبر 2006. ص 135

المتعدد الطوائف، لاسيما أنه نظام معقد يقوم على المحاصصة، بحيث لكل طائفة حصتها المثبتة دستوريا من مناصب الحكم.[1]

فقصور النظام السياسي في لبنان وعدم استعداده لفهم واستيعاب واقع الأمور، يؤدي من حين إلى حين إلى حوادث بعيدة عن المنطق، وأحيانا إلى مراحل عنف واشتباكات من مختلف الأشكال.[2]

يمكن اعتبار اتفاق النواب اللبنانيين في مدينة **الطائف** السعودية في 10 اكتوبر 1989، على "**وثيقة الوفاق الوطني**" التي عرفت باتفاق الطائف، بداية السير باتجاه توقف المعارك العسكرية الداخلية في لبنان، على الرغم من المواقف المتعارضة من هذا الاتفاق، وردود الفعل عليه، فإن مضمونه أصبح جزءا من الدستور اللبناني، إذ أقر المجلس النيابي تعديل الدستور بتاريخ 21 سبتمبر 1990 الأمر الذي يسمح بالاتجاه نحو مرحلة جديدة في مسار النظام السياسي والأحزاب السياسية.

فالوضع السياسي والحزبي المتوهج في لبنان، سواء على مستوى النظام السياسي أو على مستوى الأحزاب السياسية، بقي محكوما بطبيعة المجتمع وخصائصه، ومرتبطا ببنيته التقليدية

---

(1) صباح جاسم ،"النظام السياسي الطائفي في لبنان، سبب تعقيد الأزمات أم ضمان حقوق الأقليات " مأخوذ من الموقع:

http://www.annabaa.org/nbanews/67/173.htm

(2) محسن دلول، لبنان إلى أين ؟ معضلة الطائفية والتحديات العربة والدولية ، رياض الريس للكتب والنشر. بيروت : 2007، ص 216

وانقساماته المجتمعية، التي حالت دون نجاح هذا المجتمع في بناء نفسه على قاعدة من التنظيم والعقلنة في المجالات السياسية والتربوية والاجتماعية والثقافية، حيث تطغى عليه شبكات القرابة والولاءات الطائفية والمناطقية المختلفة على بنائه العلائقي.[1]

فالمسألة الطائفية في لبنان ذات صلة وثيقة بمشكلات بناء الدولة الحديثة من جهة، وبالمشاريع الإقليمية والدولية التي أثرت سلبا على أمن لبنان واستقراره من جهة أخرى، إذ تصبح الدولة اللبنانية عاجزة عن مجابهة مختلف التحديات، لأن الزعماء اللبنانيين موزعي الولاء على الخارج، ويغلبون المصالح الخاصة والشخصية على مصلحة الوطن العليا.[2]

ولما كانت السلطة تسعى لتمكين قبضتها على المؤسسات، شرعت بتجميع القوى تحت رموز طائفية، لأنها تعتبر أن النظام الطائفي يتيح لها الحكم بسهولة، وهكذا قامت سلطة حكم عمادها الطائفية، فضعفت منهجيته فكرة الدولة لحساب هدف السلطة، مما زاد النظام الطائفي رسوخا وقوة على حساب الدولة، نظاما لا يستطيع السير إلا إذا اتكأ على الواقع الطائفي.[3]

إن تعدد الأديان والطوائف في لبنان لا يعتبر مشكلة، بل المشكلة تكمن في النظام الطائفي، في نظام إدارة المجتمع والدولة

---

(1) شوكت أشتي، الأحزاب السياسية في لبنان، أفكار أولية لمرجعة التجربة، المركز اللبناني . بيروت: 2006، ص 58

(2) سعود ظاهر، مرجع سابق. ص 9

(3) محسن دلول، مرجع سابق . ص 272

على أساس طائفي، مما يتيح استخدام الدين والطائفة في التجاذبات والصراعات السياسية، لقوى داخلية وخارجية ذات مصالح خاصة ومتعارضة.

فالإبقاء على الطائفية وترسيخها، يتجلى في تمسك الطبقة السلطوية بها، فالأساس الطائفي للنظام، وتغذية الطائفية في المجتمع وفي الحياة السياسية، يوفر شروط استمرار نظام الطبقة المسيطرة، وتجديد نفسها وسلطتها، كما يخدم القوى الخارجية التي ترى في الطائفية والتناقضات التي تعززها مدخلا لها تستخدمه وفقا لأغراضها ومصالحها داخل لبنان، وفي محيطه.

يعني كذلك أن أي أكثرية لا سيما إذا كان لها طابع طائفي، لا يمكنها أن تتحكم بالأقلية فأزمة انتهاء مهلة رئيس الجمهورية لم يتم التوافق حولها بصورة طبيعية بين الأكثرية المناهضة لسوريا والمعارضة. وللإشارة فإن الانقسام الكبير حول القيادة هو داخل الطائفة المسيحية الموزعة بين الأكثرية والمعارضة، والذي يعبر عن التنوع السياسي في بلد تختزل الأحزاب الطائفية والمؤسسات الطائفية المؤسسات الدستورية.

وبالقدر الذي يرى فيه البعض أن النظام السياسي الطائفي في لبنان سببا في تعقيد الأزمات، يرى آخرون أنه يشكل ضمانة لاستمرار مشاركة المسيحيين في السلطة في منطقة هم فيها أقلية، ومع ذلك مازال هذا النظام عاجزا عن التعبير عن حاجات المجتمع، وطموحات الناس، بالرغم من التنوع الذي يشهده المجتمع اللبناني،

الـذي مـن المفـروض أن يشـكل عامـل ثـراء لا عامـل هـدم وعـدم استقرار.[1]

المطلب الثاني

تأثير الصراع الطائفي على الاستقرار السياسي في لبنان

لا بـد مـن الإشـارة إلى أن " الفكـر لطالمـا انشـغل بتحليـل عوامل عدم الاستقرار أكثر من انشغاله بتوصيف الاستقرار في حد ذاتـه"[2]. الـذي يبقـى معطـى يتسـم بالنسـبية ويعبـر عـن قـدرة النظـام السياسـي وتفاعلـه بشـكل إيجـابي مـع مختلـف عوامـل التغـيير واسـتيعاب مـا قـد ينشـأ عـن ذلـك مـن النزاعـات، بتوظيـف كـل الطاقات والإمكانات وفي إطار عقلاني.

والواقـع المعيش يثبت أن تـأثير الأقليـات يختلـف مـن دولـة إلى أخـرى بحسـب العوامـل العديـدة والمتشـابكة، والـتي تتعلـق بالبيئـة الداخلية من حيث طبيعة النظام السياسي وموقع الأقلية منه، وكذا بالنسـبة للأقليـة نفسـها مـن حيـث تفاعلاتهـا الداخليـة بـين مختلـف مسـتويات النخبـة والجمـاهير، إلى جانـب عامـل البيئـة الخارجيـة بفاعليتها وفواعلها.

إن مشـكلة العـالم المعاصـر المحوريـة، هي كيـف نضـمن تعـايش التجمعـات البشـرية المختلفـة، وكيـف نحقـق السـلام بـين

---

(1) محسن دلول، مرجع سابق . ص 272 .

(2) وليم سليمان قلادة، مرجع سابق، ص 274.

الأفـراد والـدول، رغـم انقسـاماتهم إلى قوميـات وطوائـف، ورغـم اختلاف مواردهم وسياساتهم وإيديولوجياتهم وأجناسهم.[1]

يبـدو جليـا في لبنـان انعـدام التعـايش السياسـي، وركـون الجميـع إلى الـذات، فالسـلطة تمثـل القاسـم المشـترك بينهم جميعـا حيث هي الهدف وهي أيضا الوسيلة.

الأحـزاب في لبنـان مـن الناحيـة القانونيـة مازالـت محكومـة بأحكام قانون الجمعيات العثماني الصادر عام 1909 ، بالرغم من أن مشـاريع كـثيرة أعدت لترعى شـؤون الأحـزاب السياسـية إلا أنهـا كلها باءت بالفشل، بسبب تعدد التيارات، واختلاف النزعات. الأمر الـذي أبقـي الأحـزاب في لبنـان خاضعة لمزاجيـة الـوزراء ومصـالحهم، وليسـت نتيجـة لمـا تتطلبـه مصـلحة لبنـان العليـا ، ممـا سـاعد علـى الشرذمة الحزبية .[2]

بالإضافة إلى عامل الوضع القانوني، هناك عامل الطائفية المكـرس بصـورة كـبيرة في الواقـع الحزبـي اللبنـاني، فمعظـم التشـكيلات السياسـية طائفيـة، ومـن خـلال سـيطرة طائفـة واحـدة علـى بقيـة الطوائـف في الحـزب الواحـد، وتسـعى للعـب دور سياسـي ودور فكري متميز عن بقية الطوائف في المجتمع اللبناني.

---

(1) عبد الخالق عبد الله ،العالم المعاصر والصراعات الدولية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب . الكويت : العدد 133، 1989 .ص 11

(2) ريـاض الصـمد، المؤسسـات الاجتماعيـة والسياسـية فـي الدولـة الحديثـة المؤسسـة الجامعية للدارسات والنشر والتوزيع . بيروت : 1978 . ص 171

وبدت العصبية الكبرى ممثلة في أن المسؤولين يتجنبون بحث مطالب الناس وحاجاتهم وشؤون مناطقهم، بل يسعون دائما ويعمدون إلى تحويل الصراع الاجتماعي الاقتصادي إلى صراع طائفي، إدراكا لدى الجميع أن كل طائفة اكتسبت صفة المجتمع، الذي باتت له معتقداته وطقوسه وزعامته، وأحيانا طموحاته وهذا المجتمع الخاص لكل طائفة أنتج شعورا طائفيا وولاء طائفيا طغى على أي ولاء آخر. (1)

أشار رئيس المركز اللبناني للدراسات السياسية **أسامة صفا** أن النواب في لبنان لا يعارضون مشروعا اقتصاديا، لأنهم ينتمون إلى اليمين أو إلى اليسار، إنما لأن الطائفة التي ينتمون إليها لم تحصل على حصتها في المشروع ، نظرا لأن تركيبة الأحزاب في لبنان طائفية لا تهتم بالبرامج بقدرما تهتم بالبقاء في القيادة مدى الحياة. (2)

تأتي الكثير من التصريحات لبعض المسؤولين السياسيين في لبنان حول التقسيم الطائفي، والصراع على السلطة، **فوليد جنبلاط** يقول " لا يمكن أن نبق على التقسيم الطائفي المؤدي إلى الصراع الطائفي ومنه إلى عدم الاستقرار المفضي لا سمح الله إلى الحرب الأهلية". أما **العماد ميشال عون** فيدعوا إلى تحالف الأقليات المسيحية أمام احتمال حكم الأكثرية المسلمة في لبنان. (3)

---

(1) محسن دلول، مرجع سابق . ص 231

(2) صباح جاسم، مرجع سابق . ص 6

(3) قناة الجزيرة، حصة حوار مفتوح التلفزيونية، لبنان السياسة ميراثا . 04/ 06/ 2009

على الرغم من المواقف المتباينة من الظاهرة الحزبية في لبنان، وتباين المواقف حول ضرورتها المجتمعية، فإن فكرة الحزب السياسي بالمفهوم الحديث ارتبطت عمليا بالتجديد السياسي والتطوير المجتمعي. " **فموريس دوفرجيه** " رأى أن الحزب السياسي هو التجديد الكبير في القرن العشرين .

كما جاءت تجربة الأحزاب السياسية في الحكم في مرحلة ما بعد الطائف، إلى حد بعيد متماثلة مع ما سبقها لأسباب عديدة لعل من أبرزها :

الأول: إن المشاركة في السلطة لم تخضع لبرنامج سياسي أو خطة منهجية، أو تستند بالضرورة إلى قاعدة شعبية، أو قوة في التمثيل الشعبي، بقدر ما عكست قوة التأثير الخارجي في الداخل اللبناني.

الثاني: إن المشاركة لم تخرج عن منطق التمثيل الطائفي المذهبي، الذي يحكم النظام السياسي في لبنان وآليات عمله، سواء في القانون الانتخابي، أم في توزيع الحصص الطائفية داخل السلطة.

لذلك بقيت الحياة السياسية والمجتمعية أسيرة الإشكالات والالتباسات القائمة، فمنذ قيام دولة لبنان الكبير، مع ما أضيف إليها من مشاكل وقضايا جديدة، هذا الوضع أبقى المناخ السياسي شديد التقلب، وعرضة لكل التأثيرات والمؤثرات الداخلية والإقليمية والدولية من جهة، وجعل الأجواء السياسية مشدودة جدا، وشديدة التوتر، ومتحفزة للانفجار من جهة ثانية، كما جعل الطائفية

السياسية الممثلة في الأحزاب السياسية أحد أهم الأطر المعبرة عن هذا الاحتقان والدافعة في اتجاه تطوره من جهة ثالثة، لكن كل بحسب خلفيته الفكرية والأيديولوجية والمجتمعية.[1]

يعد مبدأ التوافق الذي أخذ به النظام السياسي في لبنان مولدا للأزمات، حيث إذا اختلفت مجموعات لا توجد طريقة سهلة للتوصل إلى حل، وتتوزع المناصب السياسية والوظائف الإدارية المختلفة بين الطوائف، ما يزيد من ارتباط الانتماءات الطائفية و السياسية باعتبار أن نظام الحصص يشكل تكريسا للطابع الطائفي للمجتمع اللبناني، المؤلف من 18 طائفة، فيما عدد سكان لبنان لا يتجاوز خمسة ملايين نسمة .

فالوضع في لبنان يختلف تماما عنه في بلدان ديمقراطية أخرى، أين يتم انتخاب الرئيس بفارق 0.5 %، ففي لبنان الاختلاف بين الأحزاب يؤدي حتما إلى شل القرارات أو المشاريع فاستقالة كل وزراء الطائفة الشيعية من الحكومة في نوفمبر 2006، حيث اعتبرت المعارضة أن الحكومة برئاسة فؤاد السنيورة فاقدة للشرعية وغير دستورية، كونها تناقض " الميثاق الوطني " والدستور الذي ينص على أن لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك أي التعايش بين الطوائف .

كما تشكل الوراثة السياسة للآباء أحد سمات الواقع الحزبي في لبنان، فمن **(الحزب ـ الفرد)** إلى مفهوم **(الحزب ـ العائلة)**.

1شوكت أشتى، مرجع سابق . ص 60

باعتبار ذلك من أهم الأعراف الحزبية اللبنانية، فانتقال قيادة الحزب من الأب إلى الابن لا يثير أية إشكالية سياسية.

والتمايز بين المناطق اللبنانية أنتج كذلك أحزابا أو حركات سياسية ذات صفة مناطقية محضة على حسب توزيع الطوائف فيها، مما جعل انتشار بعض الأحزاب السياسية مقتصرا فقط على مناطق نشأتها.[1]

وإذا شئنا تصنيف الأحزاب في لبنان، فإننا نجد صعوبة تكمن في أنه ليس هناك من معيار ثابت يمكن الاعتماد عليه، وذلك لاختلاف البرامج والتشابك الكبير في المبادئ لدى الأحزاب فهناك :

1. **أحزاب مرخصة وأحزاب غير مرخصة:** الأولى هي التي تخضع في قوانينها وبرامجها لأحكام قانون الأحزاب، وينحصر نشاطها ضمن الأراضي اللبنانية، أما الثانية فهي التي لم تحصل على ترخيص من وزارة الداخلية وتتعدى بنشاطها الأراضي اللبنانية.[2]

الملاحظ أن هذا التصنيف غير ثابت، لأن الأحزاب غير المرخصة اليوم قد تصبح مرخصة غدا، والعكس صحيح.

---

(1) محمد منذر، مرجع سابق . ص 44

(2) ادمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، دار العلم للملايين. بيروت: 1970، ص ص889، 890

2ـ أحزاب إيديولوجية وأحزاب طائفية: قسم (**j. p .alen**)، الأحزاب في لبنان عام 1968 إلى فئتين:[1]

أ ـ فئة الأحزاب الإيديولوجية التي تضم: الحزب الشيوعي اللبناني، الحزب القومي السوري، الحزب التقدمي الاشتراكي، حزب البعث العربي الاشتراكي.

ب ـ فئة الأحزاب الطائفية والعشائرية وتضم: الكتلة الوطنية، حزب الدستور، حزب الكتائب اللبنانية، حزب النجادة، حزب الوطنيين الأحرار.

3ـ المعيار الطائفي: نظريا برأي (**P-F – Seynaeye**)، ثلاثة نماذج من الأحزاب تمثل الواقع اللبناني وهي:[2]

أ ـ الحزب الوطني (**le parti national**): والذي يضم داخله جميع فئات الشعب، دون تميز طائفي، وتأخذ نزاعات مثل هذه الأحزاب منحى إيديولوجيا لا طائفيا، تكاد تتشابه فيه مع الأحزاب الأوربية، وذلك بتواجدها في مختلف الدوائر الانتخابية. وبترشيح مرشحيها للانتخابات النيابية من كل الطوائف، مع احترام التوزيع الطائفي المعمول به في لبنان.

ب ـ الحزب الطائفي (**le parti confessionnel**): وهو حزب ينظم دفاعاته السياسية على أساس طائفي، وليس على أساس أيديولوجي.

---

1 محمد منذر، مرجع سابق، ص 45

2 مرجع نفسه. ص ص 46، 47

ج ـ الحزب ضمن الطائفة (le parti inter communié):

وهو حزب يتصارع على عدد المقاعد المحددة للطائفة في القانون الانتخابي.

والسؤال المطروح، هو أين موقع الحزب الذي تتمثل فيه جميع الطوائف، وتتحكم به طائفة واحدة لها الأكثرية داخله.؟

4. **التصنيف المناطقي:** تقول وثيقة ظهرت خلال الأحداث اللبنانية عام 1976 تحت عنوان: **(لبنان النار والدم)**، بأنه من الحماقة التكلم عن اليسار واليمين، مسيحيين ومسلمين محافظين وراديكاليين، فالتسمية الواقعية هي أحزاب بيروت الشرقية، وأحزاب بيروت الغربية، الشرق هو قطاع شمعون، فرنجية والجميل، أما الغرب فهو قطاع جنبلاط، سلام واده ، هذا التقسيم لم يبق منحصرا في بيروت، ولكنه امتد بتأثيره حتى طال طرابلس.[1]

إن الروابط والجمعيات والنقابات والاتحادات المدنية تعمل على موجات أخرى في لبنان، ولكنها تصب أخيرا في مصلحة إيديولوجيا النظام، وتعمل على استمرار يته، إن كان بالنسبة إلى اقتسام المناصب، أو توزيع المهام على الأساس الطائفي، بشكل ظاهر أو مضمر، أو كان على مستوى المداورة في الترشح والانتخاب

(1) نفس المرجع . ص 46.

للنقابات وغيرها، ويبقى في إطار إعادة إنتاج المجتمع الأهلي بأدوات ووسائل مدنية.[1]

لقد كان لسياسة التمييز بين الطوائف أثرها في انفجار الحرب الأهلية في أفريل 1975 نتيجة الاحتقان الذي تعرضت له الطوائف الإسلامية، والتمايز بين المناطق، إضافة إلى محاولة جعل لبنان تابعا للدول الغربية، وعزله عن محيطه العربي الإسلامي.

وبالرغم من أن اتفاق الطائف الموقع عام 1989 بين الطوائف اللبنانية المتحاربة، قد أوقف الحرب الأهلية في لبنان، وحدد نظام اقتسام السلطة الطائفي المعمق، الأمر الذي يدفع إلى التساؤل حول إمكانية قيام الدولة اللبنانية واستمرارها واستقرارها، مادام المواطن فيها يحتاج إلى وساطة لإحقاق حقه، أو رفع الظلم عنه، الشيء الذي يلزمه تقديم الولاء لزعيم طائفة، أو وجيه في منطقة، وهنا ما يغيب الولاء للدولة ليقوم مكانه الولاء للطائفة أو العائلة، وإذا لم يقدم هذا المواطن هذا الولاء فإن حقه سيضيع.[2]

إن الطائفية والنظام الطائفي قاما بدور المعرقل للتوجه الديمقراطي في لبنان، والمانع لبلورته حسا سليما ومنهج حياة في المجتمع اللبناني. والطائفية بهذه الوظيفة، لم تبق ظاهرة اجتماعية

---

(1) عاطف عطية، مرجع سابق. ص 138

(2) محسن دلول، مرجع سابق . ص 163

سياسية، بل تعدت ذلك بالإهمال والمراوغة والمماطلة والتمويه، إلى حالة مرضية عمت مظاهر الحياة في لبنان كافة وأثرت على استقرار نظامه السياسي.[1]

إن الأسباب التي تؤدي دائما إلى قيام أزمات وحروب أهلية على الساحة اللبنانية، إنما تكمن في وجود امتيازات لطائفة معينة على حساب الطوائف اللبنانية الأخرى، فالسبب المباشر لعدم وجود الإنماء المتوازن والعدالة الاجتماعية على مستوى المواطنة والمناطقية، يعود بالفعل إلى تكريس هيمنة طائفة على طوائف أخرى. من هنا كان لابد من الحرص على طرح إلغاء الطائفية السياسية باعتباره المدخل إلى تحقيق السلم الأهلي في لبنان.[2]

منذ دخلت التوافقية على القاموس السياسي المتداول في لبنان وممارستها، توحي بأنها علة جديدة تضاف إلى علل نظامه البرلماني، والتي تحولت إلى " مدخل وطني" لإدامة الأزمة في لبنان. وربما بداية مدروسة لتفشيل نظامه البرلماني الهش أصلا، فنظام الديمقراطية التوافقية في لبنان بحاجة ماسة إلى إعادة تعريف بعد أن باتت " توافقيته" تتحكم في " ديمقراطيته" إلى حد إلغائها من الوجود، الأمر الذي تعكسه حسابات" المحاصصة " الطاغية على مقاربة السياسيين اللبنانيين للتشكيلة الحكومية، واللافت في هذه المحاصصة أنها لم تعد تقتصر على نسب التمثيل التي حددها اتفاق

---

(1) عاطف عطية، مرجع سابق. ص 141

(2) يكن فتحي، أضواء على التجربة النيابية الإسلامية في لبنان، دار المركز الإسلامي للدراسات والتوثيق، مؤسسة الرسالة،بيروت.1996 ص ص 93، 94 .

الدوحة، ولا حتى طائفية أو مذهبية متولي الحقيبة الوزارية، بل على تصنيف الوزارات أيضا من - سيادية وخدماتية - أي مهمة أو ثانوية.[1]

وحين يصبح العمل السياسي في لبنان كانتخاب رئيس الدولة أو تشكيل حكومة (تحصيل حاصل، أي متفق سلفا على نسب التمثيل فيها)، إنجازا يتطلب تدخلا خارجيا لإتمامه، فإن أقل ما يقال في هذا البلد أنه أصبح معطلا أو بالتعبير الانجليزي Dysfunctional .

يقترح عاطف عطية ثنائية (المجتمع الأهلي - المجتمع المدني)، كأداة بحث للنظر في خصائص المجتمع اللبناني، وفي تفسير هشاشة بنيانه الداخلي، وفي الخلل البنيوي للنظام السياسي والاجتماعي القائم على المحاصصة الطائفية، المنتجة بذاتها للعمل السياسي العصبوي المتمفصل على الانتماء الديني والطائفي، وهو العمل الذي يعيد إنتاج الشعور الطائفي ويرسخه في النفوس على أثبت ماهو في النصوص، ويقوي في الوقت نفسه، أسس النظام ليبقى عصيا على التفسير.[2]

---

(1) وليد أبي مرشد ،"دولة "الأقلية الحاكمة " مأخوذ من الموقع :
http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=477321&issueno=10810

(2) عاطف عطية، مرجع سابق. ص 135

وللإشارة نذكر أن عدم تشكيل الهيئة المناط بها إلغاء الطائفية السياسية يعني القفز فوق ميثاق الطائف، وإجهاض أولى الخطوات التصحيحية في مسار الانصهار الوطني، كما يعني الإصرار على إبقاء القنابل الموقوتة التي من شأنها تعريض السلم الأهلي للانهيار في أية لحظة.[1]

(1) يكن فتحي، مرجع سابق. ص ص .102، 103

المبحث الثالث
الدوافع الخارجية
لتنشيط حركات الأقليات في لبنان

الطائفية في لبنان ترتفع وتيرتها ويقوى تأثيرها وفعلها كما يتراجع دورها، ويضعف وهجها لأسباب متنوعة، منها ماهو داخلي يمس مباشرة التركيبة اللبنانية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية، ومنها ماهو خارجي له علاقة بالصراع العربي الإسرائيلي وتنامي التيارات السلفية في المنطقة، فضلا عن التدخلات الدولية وتفاعلاتها، حيث في الغالب يتم التركيز على العوامل الداخلية لنشوء المسألة الطائفية واستمرارها، وأحيانا كثيرة تجهل العوامل الخارجية والإقليمية في ترسيخ الطائفة ودعم مقوماتها.

سنتطرق في هذا المبحث إلى المؤثرات الخارجية ودوافعها، التي تذكي الطائفية باعتبار أن التأثيرات الإقليمية والدولية حضورها قديم في الحياة السياسية اللبنانية، وتمتد على مدار التاريخ الحديث للبنان، غير أن مرحلة ما بعد الطائف أعطت لهذه التأثيرات أدوارا مختلفة وأشكالا متنوعة، سواء في شقها الإقليمي - العربي، أم في شقها الدولي - الغربي، الأمر الذي يدفع إلى التساؤل عن تداعياتها ونتائجها على الاستقرار السياسي في لبنان.؟

المطلب الأول

الدوافع الإقليمية

يتبين بجلاء مدى كثافة الحضور الإقليمي وهيمنته على لبنان، وآليات عمل السلطات الرسمية وغير الرسمية، الأمر الذي يساهم في تعطيل الحياة السياسية وعرقلة الممارسة الديمقراطية، وتشويهها وإرباك الظاهرة الحزبية وتهميشها.

لذلك يلاحظ أن التأثيرات الخارجية والإقليمية خصوصا تبدو متجانسة في العديد من المظاهر، والمتقاطعة في العديد من النقاط على الرغم من اختلاف في الأبعاد والتوجه والمضمون، غير أن هذه التأثيرات أبقت الانقسام المجتمعي أكثر توترا واشتدادا، الأمر الذي جعل الطائفية السياسية تأخذ اتجاهات عنيفة، وتستند في الكثير من المواقف إلى إثارة الغرائز وتحريكها. والأمثلة على ذلك كثيرة، بدءا من مناقشة اتفاق الطائف، مرورا بالانتخابات اللبنانية، وصولا إلى معارك التمديد والمواقف من القرار 1559 وغيرها.[1]

ومن هنا تشكل علاقة الأحزاب اللبنانية بالخارج وبالجوار نوعا من الاستقواء بهذا بالخارج، بمواقف متعددة تأتي في أغلبها لخدمة أغراض خاصة، بل قد تزين هذه العلاقة بشعارات براقة سرعان ما تذوب لتظهر الحقائق خلاف ذلك، هذا الأمر شوه

(1) شوكت أشتى، مرجع سابق. ص 65

مصداقية الأحزاب السياسية في لبنان، وعزز تبعيتها وجعلها تتسابق لتقديم ولاءات غير موضوعية على حساب المبادئ والأفكار التي تنادي بها.

فمثلا حادثة اغتيال رئيس الحكومة السابق **رفيق الحريري**، التي ساد فيها اعتقاد واسع في لبنان بأن المخابرات السورية هي التي نظمت عملية الاغتيال، لأنه كان يعارض وجود القوات السورية في لبنان، وأدت تعبئة الرأي العام السني والدرزي والمسيحي ضد سوريا، تجلت في احتجاجات جماهيرية سلمية في بيروت وبدعم أمريكي، التي أطلقت عليها إدارة بوش اسم ثورة الأرز، إلى انسحاب كامل للقوات السورية من لبنان، في حين أن الشيعة كانوا يؤيدون الارتباط مع سوريا ومواجهة إسرائيل.[1]

فالشيعة يتمركزون في جنوب لبنان على خط المواجهة مع إسرائيل، الأمر الذي جعلهم ينحون منحى متطرفا في سلوكهم، ومعتقداتهم السياسية، ونظام الحكم الطائفي الغريب في لبنان، يعترف للناس بانتماءاتهم الطائفية والمذهبية، ويجبرهم على السعي لتحقيق أهدافهم وخوض معاركهم، ضمن هذا الإطار الطائفي.[2]

كما أن توطيد " **الدولة اليهودية** " في فلسطين، غلب الطابع الديني على الصراع العربي الإسرائيلي، كما إن مطامع إسرائيل التوسعية في المنطقة وتدخلاتها، وما نتج عنها من رهانات خاطئة،

---

(1) جوين دايار، مرجع سابق . ص 161

(2) مرجع نفسه. ص 164

أججت النزاعات " **الاقلوية** " والفئوية، وأشعلت نار التعصب الطائفي، بهدف تبرير مشروعها الثيوقراطي، بقيام دولة دينية تكون نموذجا لدول طائفية أخرى.(1)

المطلب الثاني

الدوافع الدولية

شكلت الساحة اللبنانية مكانا مناسبا للصراعات الفكرية والمصلحية على الصعيدين العالمي والإقليمي، للتعبير والتدافع، وساهمت في بروز قوى سياسية جديدة، فالموقف من الصراع العربي الإسرائيلي قد أوجد قوى أخرى متعددة .

يقول الأستاذ في العلوم السياسية "**جوزيف فاضل**": " ليس الجوار العربي وحده عنده مصلحة في التدخل في لبنان، بل هناك من يسعى إلى دور في المنطقة يحاول تحقيقه عبر الدخول إلى الساحة اللبنانية."(2)

ذلك في إشارة إلى المساعي الفرنسية وتدخلها المباشر وغير المباشر، في الشأن الداخلي اللبناني، وقد ظهر جليا في أزمة الرئاسة، حين عمل الفرنسيون على دفع اللبنانيين إلى الاتفاق على رئيس تسوية.

---

(1) سركيس أبو زيد، "الطائفية" . مأخوذ من الموقع :

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8E14ADA5-B3F7-46D7-B7A4-2EBE9772F5D8.htm

(2) صباح جاسم، مرجع سابق . ص 6

التدخل الأجنبي في لبنان بدأ منذ وقت بعيد، فمنذ عهد الأمراء المعنيين، حيث كان للأمير فخر الدين المعني الثاني (1572. 1635)، علاقات واتصالات مع أمير توسكانا (إمارة إيطالية)، تهدف إلى الانفصال عن السلطنة العثمانية، وإقامة إمارة مرتبطة بالغرب، ولكن مشروعه فشل، وتم إعدامه في الآستانة. ثم استمر هذا التدخل الأجنبي في العهد الشهابي مع الأمير بشير الثاني الشهابي، الذي تحالف مع محمد علي باشا والي مصر، من أجل مواجهة السلطة العثمانية المتقهقرة، بعد ذلك برز هذا التدخل بشكل واضح إثر صدور البروتوكول الخاص بنظام المتصرفية الصادر عام 1860، والذي تمكنت بموجبه كل من بريطانيا وفرنسا والنمسا وبروسيا(ألمانيا)، من فرض إرادتها على الدولة العثمانية، وسلمت منذ تلك الفترة زمام البلد إلى النصارى، وجعلت باقي المذاهب في موقف التبعية. واستمر هذا التدخل في عهد الاستعمار الفرنسي المعروف بعهد الانتداب(1918ـ 1943)، فكان لفرنسا النفوذ والوصاية على لبنان وسورية، ولبريطانيا النفوذ على فلسطين وشرق الأردن والعراق(**اتفاقية سايكس بيكو**).[1]

الملاحظ أن التدخل الأجنبي في لبنان، كان دائما يأتي عن طريق استغلال الطائفية وتنميتها وتوظيفها سياسيا، وكانت كل طائفة تسعى من أجل حماية وجودها إلى الاحتماء بإحدى البلدان

(1) نهى قرطاجي، مرجع سابق . ص 11

الأجنبية، مما جعل الساحة اللبنانية مادة قابلة للانفجار في أية لحظة.

وهكذا يتبين لنا أن فرنسا عملت من أجل تكريس الطائفية في لبنان، حتى إنها لم تغادر هذا البلد إلا بعد أن أرست دعائم هذه الطائفية، وقالت في البند الأول من المنشور الذي وجهته إلى أبناء "**يسوع المسيح**" قبل مغادرتها عام 1943: "**قد رتبنا لكم أهم الأشياء التي تضمن لكم معيشة حسنة على هذه المنطقة مثل تمليك الأراضي، والوكالات الأجنبية، والوضع السياسي وشؤون النقد، ويبقى عليكم أن تحافظوا على هذه المكاسب، وزيادتها مع الأيام.**"(1)

للإشارة أن الموارنة طوال تاريخهم السياسي عملوا على تطبيق وصية فرنسا، وحافظوا على الامتيازات السياسية التي حصلوا عليها، منذ عهد الانتداب وكرسوها كمكتسبات شخصية علما أنها لم تكن مما توافق عليه اللبنانيون، ولم تذكر في الدستور ولا في الميثاق الوطني عام 1943. وقد تجلت هذه المكتسبات في أمور عدة نذكر منها، إطلاق يد رئيس الجمهورية بدون قيد أو شرط، حيث كان هو الذي يعين رئيس مجلس الوزراء والوزراء، ويقيلهم. وكذا المراكز السياسية والإدارية والمالية، والعسكرية والتربوية في البلد، من قيادة الجيش، والقيادات الأمنية ورئاسة المصرف المركزي، ورئاسة الجامعة اللبنانية، والتمثيل

---

(1) مرجع نفسه. ص 10

الدبلوماسي في العواصم المختلفة في العالم، وغير ذلك من المناصب الرئيسية التي مازالت المشاركة الإسلامية فيها محدودة حتى اليوم.

وبالرغم من التغيير الديموغرافي الناتج عن تناقص الموارنة المسيحيين عامة، إلا أنهم يرفضون التخلي عن أي موقع كانوا يشغلونه، وحجتهم في ذلك" إذا كانت هناك امتيازات بين أيديهم، فعلى الفريق الآخر أن يتفهم خلفياتها. فوراءها خوف الأقلية من الأكثرية، ثم إن لبنان له شخصيته الفريدة المختلفة عن شخصية أي بلد آخر في المنطقة. فما المانع من أن يكون للمسيحيين فيه وضع خاص.؟"[1]

كما اشتهر الكثير من السياسيين والقادة والمفكرين الموارنة بتأييدهم لمواقف الحركة الصهيونية في فلسطين المحتلة، وتعاملهم المباشر مع إسرائيل، ودعم قيام دولة يهودية في فلسطين، واستمرت العلاقة بين الموارنة واليهود عهود طويلة، وتجلت بشكل عملي وعلني خلال الحرب الأهلية اللبنانية التي بدأت سنة 1975.

من جهة أخرى قوبلت محاولات إقرار عروبة لبنان كهوية أساسية ضمن دستور 1943، برفض كبير من مسيحيي لبنان وبدعم خارجي، ولم يتم الاعتراف بهذا الانتماء إلا بعد اتفاق الطائف عام 1989، ومع ذلك لم تحسم حتى اليوم هوية لبنان

(1) . نهى قاطرجي، مرجع سابق. ص 12

العربية لدى الموارنة الذين يؤيدون بشكل خفي نظرية حياد لبنان.[1]

لا بد من الإشارة هنا إلى أن التدخل الأجنبي المشار إليه سابقا، ليس هو التدخل الدولي، فالأول ارتبط أساسا بالاستعمار، ونهب ثروات الدول، والثاني مرتبط بمساندة الشعوب وحقوقها، ويكون متوافقا مع القانون الدولي، والمواثيق الدولية، ويتم من خلال مستويات متعددة، عبر المنظمات الدولية أو المنظمات الإقليمية، أو منظمات المجتمع المدني الدولي، أو حتى الرأي العام الدولي.[2]

هناك تداخل كبير بين المفهومين من منظور واقع الأحداث، فتدخل الدول العظمى في شؤون الدول الأخرى ومنها لبنان، إنما ينبع في كثير من الأحيان من رعاية مصالحها، فلقد أصبحت ازدواجية المعايير في تطبيق قواعد حقوق الإنسان والأقليات، بسبب الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة، ومجلس الأمن تصب في خانة الاستخدام المعيب لفكرة التدخل الإنساني.

---

(1) شوكت آشتي، مرجع سابق، ص 55

(2) عبد العاطي صلاح، "الأقليات وحقوق الإنسان في المجتمع العربي"، مأخوذ من الموقع :http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=68180

الخاتمة

تخلص هذه الدراسة في موضوع الأقليات والذي يكتسي حساسية كبرى، إذ يرتبط أساسا بمتغيرين رئيسيين، الأول يتعلق باعتبارات الوحدة الوطنية والسيادة التي تعتبرها الدولة المجال المحفوظ لها، حيث تعد شؤون الأقليات شأنا داخليا محضا، والثاني يندرج في سياق التدخل الخارجي لضمان حقوق الأقليات. وضمن منطق التحول في مفهوم الأمن من مفهوم الأمن القومي إلى مفهوم الأمن الإنساني بعد نهاية الحرب الباردة، هذا التحول شكل أحد العوامل التي دفعت بظاهرة الأقليات إلى البروز بقوة، والمطالبة مجاهرة بحقوقها المختلفة، والتي منها أحيانا الحكم الذاتي أو الانفصال، مدعومة بالقوى الخارجية التي تتستر وراء ترسيخ الديمقراطية، وضمان حقوق الإنسان، عن طريق التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتأجيج الأقليات، الأمر الذي يجعل هذه الدول في حالة عدم استقرار سياسي.

على هذا الأساس فقد كان الجزء الرئيسي للبحث هوتحليل انعكاس الطائفية السياسية على استقرار النظام السياسي في لبنان، وقد سمح لنا بتحديد الإطار المفاهيمي للأقلية، وتأثيرها على الاستقرار السياسي. بناءا على ذلك تمكنت هذه الدراسة من التوصل إلى النتائج التالية:

بالنسبة لمصطلح الأقلية الذي شاع على نحو يفيد وضعية فئات معينة في المجتمع، تقدم قضيتها على أنها نوع من النضال ضد

أشكال التمييز، والحرمان، والاضطهاد، والذي قد يكون مورس ضدها، أوينتابها الخوف من أن يمارس ضدها.

وعلى صعيد التصنيف ونظرا لصعوبة تحديد المفهوم بدقة، اجتهد بعض الباحثين في استخلاص بعض المعايير العامة ألخصها في ثلاث اتجاهات:

الأول: المعيار العددي: الذي يرتكز أساسا على الكم، وقد أصبح هذا المعيار مدخلا للتعريف بالأقلية، إلى درجة أن بعض المراجع تعطي لحجم الجماعة النسبي، ضمن أي مجتمع الأهمية الرئيسية في تحديد وضع هذه الجماعة. وفي هذا السياق تعرض هذا الاتجاه لانتقادات عديدة من حيث أنه غير مضمون العواقب، ففي بعض الحالات تكون أغلبية السكان في وضع أقلية سوسيولوجي، إلى جانب أنه معيار غير جامع لأنه يقف عاجزا عن تفسير حالة بعض الأقليات التي تكون في وضع مسيطر ومهيمن، هل تدخل تحت إطار الأقليات الواجب حمايتها أم لا، العلويون في سوريا مثلا.؟

الثاني: المعيار الموضوعي: ينطلق هذا الاتجاه من منطلق الاختلاف والتمايز والتباين بين أفراد مجتمع دولة واحدة، من حيث الجنس، الدين، اللغة، الثقافة، التقاليد، ومن مزايا هذا المعيار أنه من جهة ينفي صفة الأقلية، وما يستتبعها من حماية دولية على الأقليات العددية، التي تتمتع بالسيطرة على السلطة السياسية (المارونيين في لبنان)، ومن جهة أخرى يضع الأغلبية العددية التي

تعاني أوضاعا متدنية، وفي حالة غير مسيطرة، موضع الأقليات التي يجب حمايتها (السنة في سوريا).

الثالث: المعيار الذاتي: قائم أساسا على الإرادة والمشاعر الذاتية للأقلية، أي يأتي من رغبة الأفراد في الحفاظ على معتقداتهم، وخصائصهم الشخصية الخاصة التي تميزهم عن باقي سكان الدولة. والخلاصة أن هذا المعيار يعني الشعور بالانتماء إلى الأقلية، أي بالتميز عن باقي سكان الدولة، إما باللغة أو العرق أو الدين أو التقاليد، ويدركون بأنفسهم ذلك التميز أو الاختلاف عن الأغلبية في مجتمعهم، وفي نفس الوقت تدرك الأغلبية ذلك الاختلاف.

وفيما يتعلق بأهداف ووسائل الأقليات فإنه تم التركيز في الأولى على أربعة مستويات هي الانصهار، الاندماج، الحكم الذاتي، الانفصال، هذا الأخير الذي يصطدم بعدم القبول على المستوى الدولي باعتبار هذا الحق (حق تقرير المصير)، يجد تطبيقه فقط في حالات الاستعمار.

بخصوص وسائل الأقليات فهي مابين السلمية والعنيفة، حيث تتحدد بناء على عاملين أساسيين الأول يتعلق ببنية الأقليات وأطرها الفكرية والعقائدية، والثاني يتعلق بمدى تأثير البيئتين الداخلية والخارجية، على وضع الأقليات داخل النظام السياسي، وهذا مايدفع إلى ضرورة استخلاص مفهوم الإستقرارأو عدم الاستقرار، حيث تخلص الدراسة في هذه النقطة إلى أن أي محاولة لاحتواء

الأقلية واستيعابها من قبل السلطة المركزية يعد نجاحا مؤقتا وغير دائم، باعتبار أن الأقلية مدفوعة وليست مخيرة، مما يضفي عليها المزيد من التمسك بخصوصيتها، ومراجعة إمكاناتها وطرق التعامل مع السلطة، هذه الأخيرة التي يبقى لديها الشعور بعدم الاستقرار في هذه الحالة .

بالنسبة للمقاربات النظرية التي تم توظيفها في الدراسة، فقد خلصت إلى أن المجموعات الأقلية حسب المقاربة الإثنية تعد فواعل أساسية في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، وقد ساعدها في ذلك عاملين أساسيين، الأول خوف هذه الأقليات من فقدان التجانس، وبالتالي الخوف على البقاء. والثاني متعلق باللاأمن الكامن في اللاوعي عند الأقليات، ولا يمكن حسب BARRY BUZAN للأفراد والمجموعات، تحقيق الأمن الدائم إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر.

توصلت الدراسة من خلال استخدام مقاربة تحليل النظم إلى تقرير مدى كفاءة النظام السياسي في تحقيق التوازن في مواجهة الضغوط، باعتبار جماعات الأقلية في منطقة الشرق الأوسط، تشكل بمطالبها المختلفة، وباستقوائها بالعامل الخارجي ضغوطا، تفرض على النظام السياسي مواجهتها، والقدرة على التكيف مع تأثيراتها. وهنا تكمن الدائرة المتكاملة من التفاعلات السياسية الموجهة بصفة أساسية نحو التخصص السلطوي للقيم في المجتمع، حسب" دافيد ايستون " هذه الدائرة التي تبدأ بالمدخلات وتنتهي

بالمخرجات، وتربط بينهما عملية التغذية الاسترجاعية. من هنا برزت قيمة التحليل الوظيفي للنظام السياسي التي حددها غابريال آلموند بنوعين من الوظائف أولها المدخلات (وظيفة التنشئة، التطويع الاجتماعي، تحديد المصالح، الاتصال السياسي)، والثانية المخرجات المتمثلة في(وضع القاعدة القانونية، تطبيق القاعدة القانونية، الفصل في المنازعات).

وبالنسبة لتأثير الأقليات (القومية، الدينية، الطائفية، اللغوية) على استقرار مختلف النظم السياسية في منطقة الشرق الأوسط وفي لبنان خصوصا، **خلصت الدراسة إلى جملة استنتاجات نوردها في النقاط التالية :**

1- إن كل تركيبة بشرية أو طائفة تؤمن بأن جنسها هو الأرقى، أو دينها هو الأسمى، أو طائفتها هي الأكثر توافقا للواقع، وأن أي محاولة لاحتوائها (خصوصا إذا كانت ممتدة ومتجاوزة لحدود الدولة)، بالإكراه يؤدي ذلك إلى التصادم مع أقليات أخرى، ليشكل بعد ذلك بيئة مناسبة للتدخلات الخارجية، مما يزيدها تعقيدا وتشابكا. وبالتالي يصبح الاستقرار والأمن المعادلة الصعبة التحقيق.

2- إن التوزيع المتنوع للأقليات عرقيا ودينيا ولغويا، قد أثرى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الكثير من دول الشرق الأوسط مثل العراق ـ سوريا ـ لبنان ... ومن جهة أخرى لم يكن على هذا القدر من السلاسة من الناحية السياسية، فالكثير

من التطورات المحلية والإقليمية أدت إلى جعل هذا التوزيع المتنوع، مصدرا للتوترات السياسية وإلى حد النزاعات المسلحة.

3- إن مشكلة الأقليات في الدول العربية عموما مصاحبة لمشكلة الأغلبية، أي أن بروز أي مشكلة لأقلية مسيحية مثلا في بلد عربي ما، إلا لأن هناك مشكلة أكبر لأغلبية الشعب في هذا البلد، فمشكلة الأقليات هي الوجه الآخر لمشكلة عند الأغلبية.

4- إن تكاثر الحركات المطلبية للأقليات بطريقة معبرة، والتي تنتشر في بنية المجتمعات الشرق أوسطية، في مقابل السعي إلى الدمج المتعارض مع التفتيت، سيدفع ذلك إلى التمايز أكثر فأكثر.

5- إن نتيجة الارتباط الطائفي أو السياسي للكثير من الأقليات الطائفية أو العرقية مع مجموعة من الدول في الشرق الأوسط، ينعكس سلبا أو إيجابا على طبيعة العلاقات البينية لهذه الدول، كما تكون هذه العلاقات أيضا نتيجة للحراك السياسي الذي تقوم به هذه الجماعات داخل الدولة.

6- تكمن مشكلة لبنان في النظام الطائفي لإدارة المجتمع والدولة، الذي يتيح استخدام الطائفة في التجاذبات السياسية لقوى داخلية وخارجية، ذات مصالح خاصة بها ومتعارضة.الأمر الذي يشكل أحد أهم عوامل عدم الاستقرار السياسي في لبنان.

7- إن النظام الطائفي في لبنان وإن بدا ناجحا زمن السلم الأهلي والعيش المشترك، في بناء دولة ديمقراطية تعددية، تحترم الخصوصيات الطائفية والمذهبية، فإنه واجه فترات صعبة للغاية بات فيها عاجزا عن الاستمرارية دون دعم إقليمي ودولي. كما يعد عنصرا أساسيا في الأزمات التي يشهدها لبنان المتعدد الطوائف، لا سيما أنه نظام معقد يقوم أساسا على المحاصصة.

8- الانتقال من المجتمع الأهلي إلى المجتمع المدني، ويكون ذلك بتوفر قوى ديمقراطية فاعلة وحية تسعى بالنضال السلمي، وبطريقة متدرجة، وحده الكفيل لإنهاء الطائفية السياسية وإقامة نظام سياسي مستقر في لبنان.